

إثبات جريمة الزنا بالوسائل الحديثة

Proving the Crime of Adultery through Modern Methods

أ.د. ميسوم بوصوار *

أستاذ التعليم العالي

جامعة يحيى فارس بالمدينة

rahim1976dz@gmail.com

تاريخ إرسال المقال: 2025-01-22 تاريخ قبول المقال: 2025-05-26 تاريخ نشر المقال: 2025-06-15

ملخص: أدى التطور التكنولوجي إلى ثورة حقيقية في جميع الجوانب ، وتوسيع تأثيره على مختلف فروع القانون ، بما في ذلك الأدلة في القانون الجنائي. أين أثر الاستخدام السلبي لوسائل التواصل الاجتماعي دورا كبيرا في خلق نوع من الحوار التفاعلي بين المستخدمين، فقد تغلغل في العائلات ، تاركا آثارا خطيرة من خلال إدخال الشك والريبة بين الزوجين. شهدت قاعات المحاكم زيادة في حالات الطلاق نتيجة ارتكاب جريمة الزنا، فيواجه القاضي موقفا صعبا في إثبات هذه الجريمة عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو حتى الوسائل العلمية الحديثة بسبب صعوبة تقديم الأدلة المادية.

الكلمات المفتاحية: الزنا، الإثبات، وسائل التواصل الاجتماعي، التحاليل الطبية.

ABSTRACT: Technological development has led to a real revolution in all aspects, extending its influence on different branches of law, including evidence in criminal law. The negative use of social media has played a major role in creating a type of interactive dialogue between users, it penetrated into families, leaving serious effects by introducing doubt and suspicion between spouses. Courtrooms have witnessed an increase of divorce cases as a result of committing adultery, where the judge faced a difficult position in proving this crime through social media or even modern scientific means due to the difficulty of providing material evidence

key words: Adultery, Proof, Social Media, Medical Analysis

مقدمة:

تُعد جريمة الزنا من الجرائم التي تتعلق بمسائل القيم الأخلاقية والاجتماعية، ولها تأثير كبير على استقرار الأسرة والمجتمع. ونظرًا لطبيعتها الحساسة والمعقدة، يتطلب إثباتها توافر وسائل دقيقة وصارمة لتجنب الإتهامات الباطلة وضمان تحقيق العدالة.

مع تطور التكنولوجيا وظهور الوسائل الحديثة، أصبح من الممكن استخدام أدوات وتقنيات جديدة لإثبات جريمة الزنا، مثل تسجيلات الفيديو، الرسائل النصية، بيانات الهواتف الذكية، وغيرها من الأدلة الإلكترونية. وقد أثار هذا التطور العديد من التساؤلات القانونية حول مدى قبول هذه الوسائل أمام القضاء، ومدى توافقها مع مبادئ العدالة واحترام الخصوصية.

وتتناول هذه الدراسة أهمية الوسائل الحديثة في إثبات جريمة الزنا، مع التركيز على الجوانب القانونية والإجرائية التي تنظم استخدامها. كما تهدف إلى مناقشة التحديات المرتبطة بهذه الوسائل، مثل حماية حقوق الأفراد، وضمان نزاهة الإجراءات القضائية، والتوازن بين مصلحة المجتمع وحماية الخصوصية الشخصية.

ومن هنا نطرح الإشكالية التالية: ما مدى حجية الوسائل الحديثة في إثبات جريمة الزنا؟ تهدف هذه الدراسة إلى معالجة هذه الإشكاليات من خلال تحليل حجية الوسائل الحديثة في إثبات جريمة الزنا، واستعراض مدى توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية والقوانين المعاصرة، بما يساهم في تحقيق التوازن بين مكافحة الجريمة وحماية الحقوق الفردية.

المبحث الأول: مفهوم جريمة الزنا

تتباين التعاريف حول جريمة الزنا بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية نظرا لاختلاف مصدر كل منها.

المطلب الأول: تعريف الزنا في الشريعة الإسلامية وفي القوانين الوضعية تحدد تعريف الزنا في الشريعة الإسلامية حسب المذاهب المنتشرة في بقاع العالم.

الفرع الأول: تعريف الزنا على المذاهب الأربعة

عرفها الأحناف أنها "الوطء في المرأة العاري على نكاح أملك أو شبهتهما متجاوزا حد الختان"¹

وأما المالكية فقد عرفوها أنها "مكلف فرج ادبي إتفاق تعمدا"².

وأما الشافعية عرفوها أنها إيلاج الحشفة من الذكر في فرج محرم مجتهد"³.

وعرفها الحنابلة أنها "فعل الفاحشة من قبل ودبر"⁴، للمرأة لا يمتلكها وإمرأة في قبولها أو دبرها لا يملكها"⁵.

الفرع الثاني: تعريف الزنا في القوانين الوضعية

لم تعرف أغلبية القوانين الوضعية جريمة الزنا المجال للتعاريف الفقهية.

عرفها جانب من الفقه أنها "جامع أو فعل جنسي غير شرعي تام يقع بين رجل وإمرأة كلاهما أو أحدهما متزوج وبناء على رغبتهم المشتركة أو إستنادا الى رضائها المتبادل دون غش أو اكراه"⁶.

وعرفها الدكتور محمد نجيب حسني "أنها إتصال شخص متزوج رجل أو إمرأة إتصالا جنسيا بغير زوجه والزنا جريمة ترتكبها الزوجة إذا اتصلت جنسيا برجل غير زوجها ويرتكبها الزوج اذا إتصل جنسيا بإمرأة غير زوجته"⁷.

1 أبو بكر علي بن محمد العبادي الجوهرة، البشارة على مختصر القادوري، المطبعة الخيرية، الجزء الثاني، القاهرة، مصرن ص 147.

2 الزرقاني لشرح مختصر خليل، مطبعة محمد أفندي، الجزء الثامن، القاهرة، مصر، ص 74.

3 النوي نروضة الطالبين وعمده المفتين المكتبة الإسلامية الطبعة الثانية الجزء العاشر، القاهرة مصر، ص 86.

4 شرف الدين موسى الحجاوي، الاقتناع، المطبعة المصرية، الجزء الرابع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، ص 250.

5 المقدسي، العدة شرح العمدة الحديث، القاهرة، مصر، ص 539.

6 عبد العزيز سعد، الجرائم الواقعة على نظام الأسرة، دارها، عام 2013، ص 79.

7 محمد نجيب حسني، شرح قانون العقوبات القيم الخاص، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، عام 1991، ص 456.

المجلد: 11	العدد: 02	السنة: جوان 2025	ص: 01 - 13
------------	-----------	------------------	------------

وجريمة الزنا جريمة عمدية تشترط لتكوينها القصد الجنائي ويتوافر هذا القصد لدى الفاعل الأصلي إذا تم الجماع أو الوطأة عن ارادة وعلم أحد الزوجين بأنه يعتدي على شرف زوجه الآخر. وجاء في قرار صادر عن المجلس الأعلى لعام 1984 " ان جريمة الزنا ذات طبيعة خاصة لأنها تقتضي التفاعل بين شخصين يعد أحدهما فاعلا أصليا وهو الزوج الزاني ويعد الثاني شريكا وهو الخليل الذي باشر مع الفاعل الأصلي العلاقة الجنسية،"⁸.

ومن خلال التعاريف السابقة يتضح جليا الاختلاف الواضح لجريمة الزنا في الشريعة الإسلامية وتعريف الزنا في القوانين الوضعية، فتثبت الجريمة في الشريعة الإسلامية بالاتصال الجنسي بين الرجل والمرأة بغض النظر عن الحالة الاجتماعية لأحد الغريمين هل هو محصن أم لا بشرط ان يتحقق عنصر رضا بينها بالإضافة الى مشاهدة الواقعة أربعة شهود عدول راو الواقعة في نفس الوقت.

وأما بالنسبة للقوانين الوضعية الوضع يختلف الأمر فلا بد من قيام الجريمة ان يكون أحد الغريمين متزوج والغريم الثاني على علم بذلك على ان تتم الواقعة تحت التراضي.

ومن خلال تمحيص المادتين 339،341 لقانون العقوبات الجزائري نجد ان المشرع الجزائري سار على نهج المشرع الفرنسي فقد علق تحريك الدعوة العمومية فيها على تقديم شكوى من قبل الزوجة المضروور فلا يحق للنيابة العامة ان تحرك الدعوة العمومية من تلقاء نفسها على النقيض في أغلب الجرائم الاخرى، لأنه هذه الجريمة وان كانت أصابت المجتمع برمته الا انها اصابت الزوجة المضروور وفسحت له المجال لتقديم شكوى او الامتناع عن ذلك ، لقد راع المشرع وقدمها على مصلحة المجتمع وحسن ما فعل المشرع لتعزيز الروابط الأسرية وتقويتها ومنع كل ما يمس وحدتها وكيانها.

⁸جبلالي بغدادي، الاجتهاد القضائي في المواد الجزائية، الجزء الثاني، الديوان الوطني للأشغال التربوية الجزائر، عام 2001، ص 136.

المطلب الثاني: أركان قيام جريمة الزنا

لكي تقوم جريمة الزنا ويعاقب عليها فاعلمها لابد من قيام أركان ومن دونها لا تقوم جريمة الزنا.

الفرع الأول: قيام الرابطة الزوجية

لكي تقوم جريمة الزنا لابد من وجود رابطته زوجيه فعليه او حكميه، فعقد الزواج هو مصدر الالتزام بالإخلاص بالزوج، وعلى هذا الاساس لا تقوم هذه الجريمة قبل قيام الرابطة الزوجية، فلا تجرم الافعال بين الغريمين وان كان احدهما في فترة الخطوبة حتى ولو أدت العلاقة الجنسية الى حمل، فلا يستطيع احد الطرفين ان يقدم شكوى اثناء هذه الفترة ويدعي مخطوبه انه ارتكب جريمة الزنا، فلا يعتد بها وترفض دعواه بعدم اكتساب الصفة الزوجية ولا ما كانت اجراءات عقد الزواج تتطلب اجراءات شكلية كتنسجيل العقد في الحالة المدنية، العبرة في تحديد وقت بدء الزواج هي بنت الاجراءات، ومن هذه اللحظة تكون الزوجة مسؤوله عن صيانته الحقوق الزوجية⁹، بل يتعدى الامر ذلك بان يصون كل طرفي العلاقة الزوجية نفسها. وتقوم جريمة الزنا في حاله وجود رابطته زوجيه عرفيه او ما يطلق الزواج بالفاتحة، لابد من اثبات الرابطة الزوجية بكافه طرق الاثبات من قبل الطرف المضرور، فالاجتهاد القضائي يعتبر العقد المسجل في الحالة المدنية وهو مجرد وسيله اثبات فقط¹⁰.

وعلى النقيض من الزواج العرفي لابد ان يكون الزواج صحيحا مستوفيا لجميع اركان وشروطه فلا تقعوا جريمة الزنا اذا كان العقد باطلا او فاسدا لأنه لا يرتب التزامات متبادلة عقد الزواج.

وإذا قضى بطلان عقد الزواج او بفسخه ترتب هذا الاثر منذ تاريخ انعقاد الزواج فيكون له اثر رجعي يحول دون قيام جريمة الزنا قبل النطق بالبطلان او الفسخ¹¹.

⁹نجدي محمود محب حافظ، موسوعة الجرائم المخلة بالأداب العامة وجرائم العرض، دار العدالة الطبعة الثانية، عام 2007، القاهرة، مصر، ص 1197.

¹⁰اجتهاد المحكمة العليا غرف المنح والمخالفات، ملف رقم 538865، مؤرخ بتاريخ 28 / 07 / 2011.

¹¹نجدي محمود محب حافظ، المرجع السابق، ص 1198.

المجلد: 11	العدد: 02	السنة: جوان 2025	ص: 01 - 13
------------	-----------	------------------	------------

ولا تقوم كذلك هذه الجريمة بعد انحلال الرابطة الزوجية سواء لوفاه الزوج او بالطلاق وعليه ينبغي التفرقة بين الطلاق الرجعي والطلاق البائن الزنا اثناء عده الطلاق الرجعي يعاقب عليه القانون، لان الطلاق الرجعي لا يرفع احكام الزواج وتبقى الرابطة الزوجية ساريه لغايه انقضاء مدة العدة وعليه في هذه المدة ترتب اثار متبادلة ومن بينها صيانه الحرمه الزوجية واما اذا كان الطلاق بائن بينونه صغرى او كبرى فانه يحل قيد الزواج ويرفع احكامه وبالتالي لا يرتب اثار الحالة الاولى¹².

الفرع الثاني: الوطء غير المشروع.

الوطء هو امتحان ذكر مع الانثى في المكان الطبيعي من المرأة في يشترط وجود شريك الزوجة يجامع عشيقته جماعه لزوجته وبذلك لا يعتد الخلوة بين رجل وامرأة احدهما متزوجه اذا لم تصطحب هذه الخلوة بوطء.¹³، ولا تقوموا الجريمة بما دون ذلك من اعمال والافعال التي يرتكبها العاشقين القبلات والملازمة الجنسية واثبات المرأة من الدبر¹⁴.

والقاسم المشترك لجريمة الزنا والاعتصاب هو وجوب حدوث الوطء بالطريقة الطبيعية غير أنهما يختلفان بأن الوطء بالاتفاق بين الطرفين في الجريمة الأولى ويقع دون رضاها في الجريمة الثانية¹⁵.

ويلزم توافر القصد الجنائي في جريمة الزنا على اعتبارها من الجرائم العمدية وهو يتوافر اذا كان كل من الفاعلين يعلم بانتفاء الرابطة الزوجية بينه وبين الشريك وزياده على علمه اليقين

12مجدي محمود محب حافظ، المرجع السابق، ص 1199.

13عبد الحميد الشواربي، جريمة الزنا، منشآت المحارف، عام 1998 الإسكندرية، مصر، ص 06.

14أحسن وسقيعة، الوجيز في القانون الجزائري الخاص، الجزء الأول، دارها، الطبعة 7، عام 2014، الجزائر، ص 146.

15مجدي محمود محب حافظ، المرجع السابق، ص 1199.

المجلد: 11	العدد: 02	السنة: جوان 2025	ص: 01 - 13
------------	-----------	------------------	------------

بالواقعة السابقة يجب ان يكون مسرا على ارتكاب الفاحشة بقصد اشباع رغبته الجنسية فاذا تحقق الركن المعنوي في الجريمة وجبه مسائله الفاعلين.¹⁶

المبحث الثاني: اثبات جريمة الزنا بالوسائل الحديثة

مع التطور التكنولوجي والعلمي الذي يشهده العالم يوميا وما يجر عنه من جرائم جديدة او تطوير اساليب اخرى كان لابد على المشرع ان يساير هذا التطور ومنها اثبات جريمة الزنا بالوسائل الحديثة.

المطلب الاول: اثبات جريمة الزنا بالفيديو وذاكرة الهاتف ويلزم توافر القصد الجنائي في جريمة الزنا على اعتبارها من الجرائم العملية حيث يلزم علم انتفاء الرابطة الزوجية.

الكاميرا تقوم بعملية التصوير المرئي والتسجيل في نفس الوقت الامر الذي جعلها تقوم بدور فعال في الرقابة من الاعمال الإجرامية¹⁷ كما يمكن تسجيل الجريمة او حدث معين على ماله الكترونيه قابله لحفظ التصوير و يمكن اعاذتها أكثر من مره بما يساهم في اثبات الجريمة او نفيها عن المتهم.¹⁸

وقد نظم المشرع الجزائري قواعد تتعلق بتنظيم النظام الوطني للمراقبة بواسطة الفيديو وفقا لـ 228-15 المؤرخ في 22 اوت 2015 وحدد الاماكن محل المراقبة طبقا للمادة 4 من المرسوم الرئاسي وهي:

- التجمعات الحضرية الكبرى ومناطق ضواحي المدن.
- محاور الطرق الكبرى منها مقاطع طرق ذات الحركة الكثيفة.

¹⁶عبد الواحد العلمي، شرح القانون الجنائي القسم الخاصة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء المغرب ص 2013.

¹⁷فيصل مساعد العززي، اثر الاثبات بوسائل التقنية الحديثة على حقوق الانسان، رساله ماجستير، جامعه نايف للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا قسم العدالة الجنائية، الرياض 2007 ص 90.

¹⁸ابو زيد هديل بظافه الحماية الجنائية للجريمة الشخصية ص25 في القانون الاردني، درأيه مقارنه كليه الحقوق الجامعة الأردنية عمان الأردن، 25.

• الأماكن المفتوحة للجمهور كالمراي والمطارات والمنشآت الرياضية الكبرى.

• المؤسسات الاقتصادية الكبرى

فمن خلال نص المادة السابقة يمكن القول ان استخدام هذه الأجهزة في مناطق حساسة مفتوحة على الجمهور تسجل الحوادث الإجرامية لتدعم به التحقيقات وتكون بمثابة دليل مادي على ارتكاب الجريمة وبناء عليه هل بعد شريط الفيديو من وسائل اثبات جريمة الزنا في القانون الجزائري؟ فنقول ان المشرع الجزائري حصر وسائل اثبات جريمة الزنا حسب نص المادة 341 من تقنين العقوبات الجزائري بثلاث طرق هي:

• اقرار وارد في رسائل او مستندات صادرة من المتهم.

• اقرار قضائي.

• محضر معاينه التلبس بالجريمة القضائية.

وتجدر الإشارة أن المحكمة العليا أصدرت قرار واعتبرت أن شريط الفيديو لا يعد دليلاً من الأدلة إثبات جريمة الزنا.¹⁹

وهو نفس الحكم الذي استقر عليه القضاء الفرنسي في عدم جواز الاعتداء بالصورة في مجال اثبات جريمة الزنا التي تمثل المتهم وشريكته في فراش الزوجية معلله ذلك ان الصورة المذكورة قد تم التقاطها في مكان خاص²⁰ وبذلك القضاء الجزائري لم يعتمد على شريط الفيديو قيد القاضي الجنائي بطرق ثلاث لا يستطيع الخروج عنها.

ومن جهة ثانية القضاء الجزائري وسع في إثبات جريمة الزنا واعتبر المكالمات الهاتفية المسجلة على المستند الإلكتروني المتمثل في بطاقة ذاكرة الهاتف من ضمن الوسائل التي يمكن

19 قرار المحكمة العليا ملف رقم 9-4437 الصادر بتاريخ 2009/06/24 مجلة المحكمة العليا العدد الثاني، 2010 ص 336.

20 قرار صادر عن غرفه جنح والمخالفات، رقم الملف 1010894، بتاريخ: 2016/03/29.

المجلد: 11	العدد: 02	السنة: جوان 2025	ص: 01 - 13
------------	-----------	------------------	------------

للقاضي الأخذ بها لإثبات جريمة الزنا.²¹ وبذلك باستطاعة قاضي الموضوع الاعتماد على مستخرجات الهاتف النقال وإثبات جريمة الزنا التي تقع عبر مختلف التواصل الاجتماعي بمختلف أصنافها.

بشرط ان يطمئن لمصدرها ويحقق في صحتها بتحقيق الركن المادي للجريمة وهو الوطاء، فتعد كدليل يستطيع القاضي قاضي الموضوع ان يعتمد عليه ويبنى قناعته الوجدانية عليه.

أو في ظروف واطلاع لا تترك مجالاً للشك في انها باسرها العلاقة الجنسية.²² اذا واجه امر الغريمين بما هو موجود مستند في مستند ذاكرة الهاتف و اعترف هذا الاخير ان تلك المكاتيب تخصه صادر منه، وفي هذا المضمار سار القضاء العراقي وأخذ الصور الفوتوغرافية والمكالمات في صالحه أحد الزوجين مع الغير واعتبرها كدليل لإثبات جريمة الزنا لأن مثل هذه الافعال تسبب ضرراً جسيماً لأحدهما وتخل بالحياة الزوجية.²³ واعتد القضاء المصري بالرسائل الإلكترونية الصادر من أحد الزوجين التي تضمنت اعتراف منه بإرتكابه لجريمة الزنا بشرط أن الحصول على الرسالة او بالأحرى الولوج الى البريد الالكتروني للشركة قد تم بطريق مشروع أي بإذن قضائي مسبب ولمدة محددة طبقاً لما نص عليه دستور 2014.²⁴

و في هذا الصدد هذا القضاء المغربي حظو سابقه من الدول العربية أين إعتبر أي ممارسة الجنسية افتراضية عبر تطبيق الواتساب أو أي موقع للتواصل الالكتروني يعتبر جريمة خيانة زوجية (جريمة زنا) اذا كان أحد الاطراف متزوجاً على إعتبار أن أي علاقة تؤدي

21 قرار صادر عن غرفة جنح والمخالفات، رقم الملف 1010894، بتاريخ: 2016/03/29.

22 قرار صادر عن غرفة جنح والمخالفات، رقم الملف 1010894، بتاريخ: 2018/01/25.

23 محل التمييز العراقية العدد 15 2 1 6 الاحوال الشخصية عام 2017.

24 راجع مقام المحامية اسماء محمد هدى جواز اثبات الزنا بواسطة الرسائل الإلكترونية بتاريخ 31 مارس 2020.

الى إشباع الرغبة الجنسية خارج العلاقة الزوجية تعد خيانة زوجية وخيانة للرابطة المبنية
الثقة بين الزوجين .²⁵

المطلب الثاني اثبات جريمة الزنا بالتحاليل الطبية

تعتبر تحاليل الدم من الاجراءات التي تنير الطريق للمحقق الجنائي للحصول على
دليل يصل به الى الحقيقة وهو إجراء مشروط بمعرفة طبيب مختص للقيام بهذا الإجراء وقد
أخذ القضاء الاردني مجواز إجراء تحاليل الدم كإجراء مشروع تستطيع هيئته المحكمة أن تعتمد
عليه واستخلاص الدليل منه بإعتبار أن الخصائص الوراثية التي يحملها سيتم يلزم الدم
وكرياته تقطع بوجود المميزات الخلقية والشكلية التي يورثها الابوان للجنين ، فيستخدم لنفي
وإثبات النسب ويعتمد تماما لإثبات جريمة الزنا²⁶.

وقد يعتمد على تحاليل بالنسبة لفحص البقع المنوية لأثبات الجريمة أو نفيها على فحص
مثل هذه البقع التي توجد بجسم المتهم أو ملابسه والتي تتميز رائحتها بشكلها الخاص الذي
يمكن أن يستمر لفترة طويلة طالما لم تمتص حيث يتم فحصها بالأشعة فوق البنفسجية ويمكن
التعرف في الاخير على صاحبها بعد إتمام الفحص نتيجة لاختلاف الفصائل.²⁷

وقد طالب عده فقهاء بالأخذ بالبصمة الوراثية كدليل لقيام جريمة الزنا اذا ما اخذت
من مختلفات الجماع والسائل المنوي باعتبار ان العلم لا يرفض مستحدثاته وكذلك الشرع لا
يرفض العلم وبذلك تكون البصمة الوراثية من الأدلة القوية القادرة على اثبات جريمة الزنا.²⁸

25 www.egypt.lawyer.com 15/08/2022.

26الكيلاني فاروق، محاضرات في قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني والمقارن، الطبعة الثانية 1985، درار الفرائي دمشق،
سوريا، ص 433.

27محمد حسين قنديل، إثبات الزنا بين الشريعة والقانون، دار الأزهر للطباعة، دون سنة، ص 783.

28 ياسر السر محمد أحمد، حد الزنا في الفقه والقانون، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة شندي، جمهوريو السودان/
ص 80.

وذهب رأي آخر الى عدم جواز الاعتماد عليها في إثبات جريمة الزنا وإنما في نفيها فقط لوجود شبهة في التحقيق من الاثبات و لا يصح الإعتماد على البصمة الوراثية في اثبات جريمة الزنا لأنها لا ترقى الى المستوى الدليل اليقيني في إثبات الجريمة لأنه قد يعترها الخطأ البشري المحتمل.

وبالرجوع الى القانون الجزائري نص في المادة 5 من القانون 16- 03 فقره 5 المتضمن الأخذ بالبصمة الوراثية أو أي جناية أخرى اذا رأت الجهة القضائية المختصة ضرورة لذلك فمن خلال تحليل نص الفقرة الأخيرة يتضح أن القاضي حر في الإعتماد على الأخذ بالأدلة الوراثية في إثبات جرائم التي ترى دائرة المحكمة إثباتها بهذه الوسيلة ، وبالنسبة لجريمة الزنا فإن القضاء الجزائري يستبعد تماما كل الوسائل الحديثة ولا يأخذ بها، فهي محددة حصرا بموجب نص المادتين 339 و341 ، مثل عدم الأخذ بنفي النسب طبقا لنص المادة 40 من قانون الأسرة الجزائري ونعتقد أن العلاقة في ذلك هو المحافظة على روابط الأسرة وغلق الباب لكي لا تصبح الأسرة مخبر للتجارب.

خاتمة:

مع التطور الكبير الذي شهده العالم في مجال العلوم والتكنولوجيا، أصبحت الوسائل الحديثة أداة فعالة في إثبات الجرائم، بما في ذلك جريمة الزنا، اين اعتبر المكالمات الهاتفية المسجلة على المستند الالكتروني الممثل في بطاقة ذاكرة الهاتف النقل من ضمن الوسائل التي يمكن للقاضي الاخذ بها كدليل لإثبات الجريمة، وتوفر التقنيات الحديثة مثل تحليل الحمض النووي، والفحوصات الطبية، والتسجيلات الصوتية والمرئية، وشهادات وسائل التواصل الاجتماعي، دلائل يمكن أن تسهم في تحقيق العدالة بشكل أكثر دقة وسرعة.

ومع ذلك، يظل استخدام هذه الوسائل محاطًا بمخاطر من التحديات القانونية والأخلاقية التي تتطلب التوازن بين حماية حقوق المتهمين وضمان تحقيق

العدالة. ومن الضروري أن تكون هذه الأدلة مقبولة قانونيًا وفقًا للإجراءات المعمول بها، وألا تنتهك الخصوصية أو الكرامة الإنسانية.

على الرغم من أن الشريعة الإسلامية والقوانين الوطنية تضع شروطًا صارمة لإثبات جريمة الزنا، إلا أن توظيف الوسائل الحديثة قد يساعد في تعزيز الثقة بنزاهة العدالة، شريطة الالتزام بالضوابط الشرعية والقانونية. يبقى الهدف الأسمى هو تحقيق العدالة بما يتوافق مع القيم الإنسانية والمبادئ الدينية.

من هنا، يجب تعزيز النقاشات القانونية والفقهية حول كيفية توظيف الوسائل الحديثة في إثبات الجرائم، لضمان تطور العدالة بما يتلاءم مع متطلبات العصر دون المساس بالقيم والمبادئ الراسخة.

قائمة المراجع

1. ابو بكر علي بن محمد العبادي الجوهرية، البشارة على مختصر القادوري، المطبعة الخيرية، الجزء الثاني، القاهرة، مصر.
2. الزرقاني لشرح مختصر خليل، مطبعة محمد أفندي، الجزء الثامن، القاهرة، مصر.
3. النووي نروضة الطالبين وعمده المفتين المكتبة الإسلامية الطبعة الثانية الجزء العاشر، القاهرة مصر.
4. شرف الدين موسى الحجاوي، الاقناع، المطبعة المصرية، الجزء الرابع، الطبعة الاولى، القاهرة، مصر.
5. المقدسي، العدة شرح العمدة الحديث، القاهرة، مصر.
6. عبد العزيز سعد، الجرائم الواقعة على نظام الأسرة، دارها، عام 2013.

المجلد: 11	العدد: 02	السنة: جوان 2025	ص: 01 - 13
------------	-----------	------------------	------------

7. محمد نجيب حسني، شرح قانون العقوبات القيم الخاص، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، عام 1991.
8. جيلالي بغداددي، الاجتهاد القضائي في المواد الجزائية، الجزء الثاني، الديوان الوطني للأشغال التربوية الجزائر، عام 2001.
- 9 مجدي محمود محب حافظ، موسوعة الجرائم المخلة بالآداب العامة وجرائم العرض، دار العدالة الطبعة الثانية، عام 2007، القاهرة، مصر.
- 10 اجتهاد المحكمة العليا غرف الجناح والمخالفات، ملف رقم 538865، مؤرخ بتاريخ 28 /07/ 2011.
- 13 عبد الحميد الشواربي، جريمة الزنا ، منشآت المعارف، عام 1998، الإسكندرية، مصر.
- 14 أحسن وسقيعة، الوجيز في القانون الجزائري الخاص، الجزء الأول، دارها، الطبعة 7، عام 2014، الجزائر .